المؤسسات الوطنية لحد من انتشار المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣

عمار قدوري علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
ammar.ali2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د عمر جمعة عمران
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٦/٢٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٨/٢٥ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٩/١

الملخص

تسعى كل دولة من خلال سياساتها الداخلية لمكافحة اي جريمة أو ظاهرة تحدث على اراضيها أو المناطق الخاضعة لسيادتها ومن ضمنها ظاهرة المخدرات. وتقع مسؤولية مواجهة هذه المشكلة ومعالجتها وإيجاد الحلول الناجعة لها على عاتق الدولة ونظامها السياسي. وأن سيطرة الحكومة على جميع المجالات وكذلك المراقبة الشديدة للأفراد تؤدي إلى تقليل خطر هذه المشكلة، ويظهر ذلك بشكل واضح في العراق نتيجة الوضع السياسي والانفلات الأمني الذي انعكس على دور الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ في إيجاد الإجراءات المعنية لمعالجة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها. وسنتطرق في هذا البحث إلى اهم المعالجات على المستويات الأمنية والصحية والاعلامية والتوعوية لظاهرة المخدرات.

الكلمات المفتاحية: المخدرات ، المؤسسات الوطنية، المستويات الامنية، المستويات الصحية، العراق.

National institutions to limit the spread of drugs in Iraq after 2003

Ammar Qadorei Ali Prof Dr. Omar Jomaha Omran
ammar.ali2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iqomaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Univercity of Baghda- Collage of Poltical Scince

Abstract :

Each country seeks, through its internal policies, to combat any crime or phenomenon that occurs on its territory or in areas under its sovereignty, including the drug phenomenon. The responsibility for confronting this problem, treating it, and finding effective solutions lies

with the state and its political system. The government's control over all areas, as well as the strict monitoring of individuals, leads to reducing the risk of this problem, and this is clearly evident in Iraq as a result of the political situation and the security chaos that was reflected in the role of successive governments after 2003 in finding relevant measures to address this phenomenon and develop appropriate solutions to it. In this research, we will discuss the most important treatments at the security, health, media and awareness levels of the drug phenomenon.

Keywords: Drugs, National Institutions, Security Levels, Health Levels, Iraq.

المقدمة

إن مشكلة المخدرات ذات أهمية بالغة في الدول جميعها بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وبالتحديد بعد عام ٢٠٠٣، كونها آفة خطيرة تدمر كيان المجتمع، وقد منحت الدول أهمية استثنائية في معالجة هذه الظاهرة التي تتطلب مواجهة الأسباب والعوامل التي تساهم في انتشارها، من خلال رسم سياسات واستراتيجيات تضعها الدولة تكون كفيلة لمواجهة مشكلة انتشار المواد المخدرة، عن طريق التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية لوضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، وكذلك بذل الجهود للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسيطرة على الاتجار المشروع بالمواد المخدرة هذا من جانب، وعلاج المدمنين وإنشاء المراكز الخاصة بإعادة تأهيلهم وتوعية المواطنين بمشكلة المخدرات من جانب آخر.

اهمية البحث:

أصبحت ظاهرة المخدرات من المشكلات التي تعاني منها اغلب الدول ومنها العراق، ، وما ترتب على هذه الظاهرة من آثار وتداعيات مدمرة وخطيرة على مختلف جوانب الحياة (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية)، ولذلك من الضروري وضع سياسة عامة فاعلة من قبل المؤسسات المعنية تستطيع من خلالها معالجة وحل ظاهرة مكافحة المخدرات والحد من انتشارها، التي اخذت تنخر بأمن واستقرار المجتمع الذي يصل مداه إلى خارج حدود الدولة الواحدة.

اشكالية البحث:

يبين البحث مشكلة اساسية على درجة كبيرة من الاهمية والخطورة، تتمثل في انتشار ظاهرة المخدرات والتحديات والمعوقات التي تواجه الدولة لتصديها لانتشار المخدرات، بالرغم

من توجهات الحكومة لمكافحة هذه الظاهرة والمبنية على وجود قوانين ومؤسسات وقطاعات متخصصة، الا انها مازالت تشكل تهديدا للمجتمع والدولة؟

فرضية البحث:

تستند فرضية البحث الى وجود علاقة طردية وسببية بين وجود سياسة عامة مرتكزة على البناء المؤسسي والقانوني للدولة ووجود تنظيمات مدنية مساندة، وبين نجاح المعالجات والحلول لمشكلة المخدرات وتقليل تهديدها على المجتمع والدولة.

منهجية البحث:

يعد المنهج مسألة أساسية في العلوم جميعها ويمثل المنهج الطريق الذي من خلاله يسلكه الباحث من أجل الوصول إلى الهدف الذي يرسمه، وإن اختيار منهج معين من أجل تنظيم وترابط الأفكار للوصول إلى النتائج المرجوة عند معالجة فرضية الدراسة، وعليه فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليل النظمي ، الذي يعد الأفضل والاقرب لمشكلة الدراسة.

المحور الاول : ماهية المخدرات وانواعها

١. تعريف المخدرات

يختلف تعريف المخدرات باختلاف النظرة إليها، ولذلك ليس هناك تعريف موحد أو جامع متفق عليه للمخدرات (شحاتة ٢٠١٧ ، ١٢)، وتعددت تعاريف المخدرات حسب اختصاص من عرفها فهناك من عرفها لغوياً ومنهم من عرفها علمياً ويمكن القول ان المخدرات بسبب كثرتها والاختلاف والتباين في خصائصها واختلاف وتعدد أنواعها (الديربي ٢٠١٦ ، ٢٦)، ومن الناحية الاصطلاحية فيطلق هذا التعبير للدلالة على استخدام هذه المواد سواء كانت طبيعية أو مصنعة، التي تؤدي إلى تغيير في الإدراك أو المزاج أو الشعور وأن إساءة استعمالها يلحق الضرر بالأفراد كما يلحق ضررا في المجتمع، ويمكن تعريف المخدرات بأنها ((كل المواد الطبيعية أو الصناعية أو الكيميائية التي تؤدي عند استخدامها إلى التعود والإدمان وينتج عن استعمال هذه المواد حالة من الاسترخاء والهدوء والنوم أو الانتباه والنشاط و الهلوسة وتسبب في ظهور أعراض مرضية جسدية ونفسية خطيرة على الإنسان والمجتمع)) (اتفاقية الامم المتحدة ١٩٨٨) .

٢. أنواع المخدرات

سنحاول توضيح أهم أنواع المخدرات الشائعة بالعالم، لأنها ليست نوعاً واحداً، وهناك أنواع متعددة وكثيرة تختلف من حيث صفاتها ومصادرها وتأثيرها، وهناك أنواع تستحدث، لذلك

يمكن تقسيمها إلى المخدرات الطبيعية التي من الاصل النباتي، والنوع الثاني المخدرات المصنعة التي تم تصنيعها من مواد كيميائية لكنها من أصل نباتي، والنوع الآخر هي المخدرات التخليقية المصنعة وأغلب موادها يتم تصنيعها في المختبرات (ابو جناح ٢٠٠٠ ، ٣٠) .

أ. **المخدرات الطبيعية:** هي مجموعة مواد مخدرة أصلها نباتي يحصل الفرد عليها من الطبيعة، من دون أي تعديل أو إضافة صناعية، وهذه المخدرات أقل تأثيرا من المواد المخدرة المصنعة (عرموش ١٩٩٣ ، ٩١) ، وتكون على أنواع منها نباتات موجودة في الطبيعة كمادة الأفيون التي يتم استخراجه من ثمار الخشخاش، ونبات القنب الهندي ويستخرج منه الحشيش، ونبات القات التي تمضخ وتمص أوراقه داخل الفم، أما الكوكا نبات يشبه القات والشاي والبن والتبغ وهي مواد منبهة كالكافين ونباتات أخرى (شلوزر ٢٠٠٦ ، ٢١-٢٢) .

المخدرات نصف تصنيعية: إن المخدرات نصف التصنيعية تنتمي في الأصل إلى المخدرات الطبيعية وتستخلص منها، وتصنع من مركبات كيميائية في المختبرات وتحدث نفس التأثير الذي تحدثه المخدرات الطبيعية وتكون ذات فاعلية أقوى من المادة الطبيعية (مشاقبة ٢٠٠٧ ، ٤٧)، وهذه المواد تكون على شكل مسحوق أو سائل أو بصورة كبسولات أو أقراص، وقد استخدمت لدواعي علاجية في بادئ الأمر بعد ذلك استعملت بطرق غير مشروعة من قبل المدمنين بعد معرفة آثارها المخدة، وأن الاستخدام السيئ لها يؤدي إلى مشكلات صحية واجتماعية (يرموك ٢٠٠٧ ، ٤٣) .

المخدرات التخليقية التصنيعية: هي مواد تتكون نتيجة تفاعلات كيميائية في غاية التعقيد بين المركبات الكيميائية، ويتم إنتاج هذه المواد في شركات ومصانع الأدوية أو في مراكز البحوث، وهذه المواد ليست نباتية (درويش ٢٠١٨ ، ٢٩٦)، ويعد الغرض الرئيسي من صناعة هذه المركبات الكيميائية هو لعلاج بعض الأمراض، وهي على ثلاثة انواع الاول المنشطات والمنبهات (الامفيتامينات)، والثاني المهلوسات، والثالث المهبطات (المثبطات)، لكن ما دفع المدمنين إلى تعاطي هذه المواد آثارها التخديرية التي استخدموها بديلاً للمخدرات الطبيعية، فضلا عن ذلك فإنه الحصول عليها أسهل من المخدرات الطبيعية، وكذلك اسعارها أنسب من المخدرات الأخرى، إلا ان الأضرار الصحية والنفسية من جراء استخدامها لا تقل عن تلك المضار المترتبة على استخدام المخدرات الطبيعية (عوض ٢٠١١ ، ١٨).

المحور الثاني: المؤسسات الوطنية

أولا: المؤسسة الأمنية (montaser 2022)

تتظافر جهود مكافحة المخدرات على المستوى الوطني ليشمل المؤسسات الوطنية جميعها، وحسب اختصاص كل منها سواء كان في المجال الأمني أو الصحية أو الإجراءات القضائية، من خلال أجهزة تلك المؤسسات التي تعمل على كشف شبكات الاتجار بالمخدرات، والاعتماد على الطرق التكنولوجية الحديثة في كشف النشاطات غير المشروع (سويف ، ١٨٢) .

تجدر الإشارة إلى انه عند رسم سياسة عامة لمواجهة المخدرات تظهر مجموعة من المشكلات أمام صانعي القرار، ولعل اهمها هل أن الغاية من مواجهة المخدرات أمنية أم صحية أم اقتصادية، فان حماية الأفراد من اضرار تعاطي المواد المخدرة يعني وضع سياسة عامة تستهدف جميع المدمنين وحماية الأفراد غير المدمنين مما قد يصدر من الأشخاص المدمنين، وهذا يعني وضع سياسة امنية تهدف إلى مراقبة وردع الأفعال المنحرفة التي تصدر منهم، لأنها يمكن أن تهدد السلم المجتمعي (قوي، ٢٦٤) ، وأن من المؤسسات الأمنية العراقية المختصة بمكافحة المخدرات هي وزارة الداخلية، إذ بموجب قانون المخدرات العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، تأسست المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرة العقلية ضمن تشكيلات وزارة الداخلية والمعنية بمكافحة المخدرات، ويرأسها ضابط من اصحاب الخبرة والاختصاص، فضلا عن تأسيس مديرية في كل محافظة بمستوى قسم شرطة ويكون مسؤولها ضابط من ذوي الاختصاص والخبرة (قانون المؤثرات والمخدرات العقلية ٢٠١٧)، وتعمل هذه المديرية في وزارة الداخلية ضمن وكالة الوزارة لشؤون الشرطة، وقد تم فك ارتباط مديرية المخدرات من وكالة الشرطة وربطها في وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، بموجب الأمر الوزاري رقم (٧٢) الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني٢٠٢٣، وجاء هذا الامر من أجل تطوير عمل المديرية وتعزيزها بالجهد الاستخباري (علي ٢٠٢٣) .

عقدت وزارة الداخلية العراقية المؤتمر الأول لمكافحة المخدرات في بغداد للفترة(٩-١٠) أيار ٢٠٢٣ والذي شاركت فيه ثمانية دول هي (تركيا وإيران والسعودية ومصر وسوريا ولبنان والكويت)، فضلا عن مجلس وزراء الداخلية العرب والمكتب العربي لشؤون المخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ومن اهم التوصيات التي جاءت بالمؤتمر الأول لمكافحة المخدرات والتي تضمنت ما يلي (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠١٧):

١. الاستمرار بعقد لقاءات بصورة دورية لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات، من أجل الوقوف على نتائج الاجراءات المنفذة في التصدي لظاهرة المخدرات، وطرح التحديات والمعوقات التي تعرقل سير العمل، والسعي لتأسيس منظومة معلومات جنائية تشمل الدول الإقليمي (بنك معلومات جنائية)، بهدف حفظ وجمع وتوثيق المعلومات الجنائية التي تتعلق بقضايا المخدرات، إذ يتم ربطها بمختلف أجهزة تنفيذ القانون دوليا.

٢. رفع مستوى الاهتمام بتحديث وتطوير أنظمة قواعد البيانات على الصعيد الوطني، من أجل جمع البيانات المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة والإدمان عليها.

٣. التنسيق والتعاون المشترك في عمليات التحري والتفتيش عن عمليات التهريب والجرائم المرتبطة وجمع الأدلة واستعمال الوسائل التكنولوجية المتطور، وانشاء مكاتب اتصال وتخصيص ضباط ارتباط في مكافحة المخدرات بين البلدان العربية والإقليمية من أجل تسهيل وتسريع عملية جمع الأدلة وتبادل المعلومات.

٤. المشاركة السريعة للمعلومات لدى ضبط مواطني أحد الطرفين داخل أراضي الطرف الآخر وتقديم المعلومات الضرورية للأشخاص المضبوطين، تسهيل الإجراءات بين الدول وتقديم المساعدة في عمليات التسليم المراقب المشترك، زيادة النشاطات التدريبية من أجل تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة الاداء لدى أجهزة مكافحة المخدرات.

٥. فرض رقابة مشددة على جلب وتصدير وبيع السلائف الكيميائية على الصعيد الوطني والإقليمي ومتابعة الافراد المتورطين في تسريب هذه السلائف. .

ومن جانب آخر هناك دور توعوي تثقيفي لوزارة الداخلية العراقية، تقوم به دوائر مختصة في دائرة العلاقات والاعلام التابعة للوزارة، إذ تعمل الشرطة المجتمعية على نشر التوعية حول الظواهر السلبية والخطيرة التي تحدث في المجتمع، ومنها ظاهرة انتشار المخدرات، من خلال توزيع المطبوعات واقامة المحاضرات والمؤتمرات والورش التي المخدرات، فضلا عن حملات التوعية والجلسات العشائرية واقامة المنتديات، ويمكن توضيع ذلك من خلال الجدول ادناه (علي ٢٠٢٣) .

الجدول رقم (١)

الاعوام	حملات التوعية	المطبوعات	محاضرات	جلسات عشائرية	مؤتمرات وورش	منتديات
٢٠٢٢	٧٢٣٠	٥٧٢٣٧	٥٩٣	٢٦٣	٢٠٠	٧٤
النصـــف الأول من عام٢٠٢٣	١٦٥١	٣٢٠٠١	٣٣٩	٦٣	٨٧	٥٠

ثانياً: المستوى الصحي

لقد أصبحت مشكلة التصدي للمخدرات ومعالجتها تشغيل شريحة واسعة من المجتمع، لكونها تهدد صحة الافراد ولاسيما الشباب منهم (قوي ٢٧٢)، وأن قيام الدولة بمعالجة المدمنين يؤدي إلى خفض التكاليف الاقتصادية وتقليل نفقات اصلاحيات السجون، واعادة هذه الأموال إلى خزانة الدولة وكذلك عدم الحاجة إلى تعيين أعداد كبيرة من الموظفين والمسؤولين في المؤسسات الأمنية والصحية والدوائر الأخرى لحماية المدمنين في المصحات في والسجون (رشيد ،٦٩).

وقد ذكر القانون العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، آليات لمعالجة المدمنين من خلال تشكيل لجنة طبية في وزارة الصحة متخصصة تعمل على أداع الأشخاص المدمنين في المراكز الصحية لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع مرة أخرى، وتقوم هذه اللجنة بكتابة تقرير توضح الحالة الصحية للمدمن وتقديمها إلى المحاكم المختصة، استنادا إلى المادة (٣٩/ الفقرة الأولى) من قانون المخدرات العراقي لسنة ٢٠١٧ (حياوي ٢٠٢٠ ، ٢٧)، وتكون عملها ومهامها صادرة من وزير الصحة الذي يقوم بتوضيح المهام والأهداف التي من أجلها شكلت اللجنة وشروط اختيار الأعضاء، ويتم وضع الشخص المدمن تحت الرقابة ويكتب تقرير خلال (٣٠) يوم من تاريخ الإيداع، وتستطيع اللجنة تمديد فترة البقاء إلى (٩٠) يوم (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية)، وتمدد اللجنة صلاحية بقائه إلى (١٨٠) يوم إذا ثبتت ان حالته الصحية تستوجب ذلك (رشيد ، ٧١) .

عملت اللجنة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية على أنشاء لجان فرعية في جميع المحافظات، برئاسة مدير عام صحة المحافظة وعضوية ممثلين من الوزارات الأخرى، كما وتشكلت عدة لجان انبثقت من اللجنة الوطنية العليا، كلجنة العمل المجتمعية الوبائية ولجنة السلائف الكيميائية ولجنة تعديل الجداول المعنية بالمخدرات، وعدد من اللجان الأخرى التي لها دورٌ أساسيٌ في الحد من انتشار المخدرات (الساعدي ، واخرون ٢٠١٧)، وتقوم المؤسسات في وزارة الصحة العراقية بدورين، الأول علاجي يهتم في الذين يتعاطون المخدرات أو المدمنين عليها من خلال العلاج الطبي والنفسي لهم، في حين أن الدور الثاني للمؤسسة الصحية هو الجانب التوعوية التي تساهم بها وزارة الصحة، عن طريق العيادات والمراكز المنتشرة ووسائل الإعلام، ويتم توزيع الكتيبات والنشرات والملصقات وإقامة المحاضرات واللقاءات والندوات للتوعية من خطر المخدرات داخل المجتمع (الديربي ، ٩٢) .

مستشفيات ومراكز تأهيل المدمنين في وزارة الصحة العراقية (علي ٢٠٢٣):

١- افتتاح وحدة العلاج والتأهيل لمرضى المدمنين على المخدرات في مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي في دائرة صحة بغداد الرصافة بواقع (١٦) سرير، وكذلك افتتاح مستشفى العطاء لعلاج وتأهيل للمرضى المدمنين، في مدينة الصدر وبسعة(٥٠) سرير تابعة إلى صحة بغداد الرصافة.

٢- تقديم الخدمات عن طريق العيادات الاستشارية للأمراض النفسية في مستشفى اليرموك التعليمي في صحة بغداد الكرخ، وتقديم خدمات علاج وتأهيل المرضى المدمنين، عن طريق العيادة الخارجية ضمن استشارية الأمراض النفسية في دائرة مدينة الطب.

٣- تقديم الخدمات علاج وتأهيل المرضى المدمنين، وبسعة (٤٤) سرير ضمن مستشفى الفيحاء العام في دائرة صحة البصرة.

٤- تقديم الخدمات عن طريق استشارية الأمراض النفسية في مستشفى أزادي التي تضم(١٢) في دائرة صحة كركوك.

٥- تقديم الخدمات عن طريق استشارية الأمراض النفسية ضمن علاج الأمراض النفسية البالغة (١٦) سرير، في مستشفى الإمام الصادق في دائرة الصحة بابل.

٦- تقديم الخدمات ضمن العيادة الاستشارية الخارجية لأمراض الصحة النفسية في دائرة صحة ميسان.

٧- تقديم الخدمات ضمن العيادة الاستشارية الخارجية للأمراض النفسية بسعة (١٠) سرير، في مستشفى الزهراء التعليمي التابع لدائرة صحة واسط.

٨- تقديم الخدمات ضمن العيادة الاستشارية للأمراض النفسية مع وجود ردهة في مستشفى الحكيم العام بسعة (٢٠) سرير، وهناك مراكز تابع للعتبة العلوية الشريفة في دائرة صحة النجف.

٩- تقديم الخدمات عن طريق العيادة الاستشاري للأمراض النفسية في دائرة صحة الأنبار.

وقد بينت وزارة الصحة العراقية ان من الخطط الاستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة، هي أنشاء واستحداث مستشفيات لعلاج المرضى المدمنين على المواد المخدرة وبسعة (١٠٠) سرير في كل محافظة عراقية، كما وأوضحت الوزارة أنها تعمل على استحداث مراكز ومستشفيات خلال عام ٢٠٢٣ على مستوى بغداد والمحافظات الأخرى وكما يلي (عبد الحسن ٢٠٢٣):

١- افتتاح مستشفى لعلاج وتأهيل الإدمان ضمن دائرة مدينة الطب مركز القناة للتأهيل الطبي والاجتماعي، وافتتاح واحدة في مستشفى اليرموك التعليمي وبسعة (١٢) سرير لعلاج وتأهيل المرضى المدمنين على المواد المخدرة.

٢- العمل على افتتاح مركز الحياة لعلاج الإدمان في دائرة صحة الديوانية.

نلاحظ ان عدد المقبلين على العلاج من متعاطي المواد المخدرة قد زاد بشكل ملحوظ خلال الاعوام(٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢)، وان قانون المخدرات العراقي لايقيم أي دعوى جزائية ضد المتعاطي والمدمن على المواد المخدرة، ممن يتقدم من تلقاء نفسه من أجل العلاج في المستشفيات ومراكز التأهيل المختصة للعلاج (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠١٧).

الجدول رقم(٢)

المؤشرات	١٠-١٤ الاطفال		١٥-١٩		٢٠-٤٤		فما فوق ٤٥		المجموع الكلي
السنة	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	
٢٠١٨	٨٣	٣	٣٠٥٨	٣٠١	١٠٥	٨	٧٠٠	١٤٤	٤٤٠٢
٢٠١٩	٩٦	٢٩	٣٥٠٠	٤٢٣	١٥	٣	٧٠٨	٢٩	٤٨٠٣
٢٠٢٠	٤	٠	٥٥١	٨	٣٠٠٨	١٨٦	٥٠٨	١٠	٤٢٧٥
٢٠٢١	٩	٥	٨٤١	٣٠	٤٦٩٧	٣٤٦	٥٤٦	٤٠	٦٥١٤
٢٠٢٢	١١	٠	٧٧١	١٦	٤٦٤٥	١٢٧	٧١٠	١٠٥	٦٣٨٥

المصدر: مكتب المستشار الوطني للصحة النفسية، وزارة الصحة العراقية، مقابلة اجراها الباحث، ٢٠٢٣/٥/٢٨.

إذ يبين الجدول رقم (٢) اعلاه اعداد الذين يعالجون في المستشفيات ومراكز التأهيل العلاجية في جميع المحافظات العراقية (عبد الرزاق ٢٠٢٣)، وأن مجموعة المتعاطين في المؤسسات الصحية للعلاج من الإدمان في عام ٢٠١٨ قد بلغ (٤٤٠٢)، وقد ارتفع عدد دخول الأشخاص المدمنين لتلقي العلاج في المؤسسات الصحية في عام ٢٠١٩ فقد بلغ (٤٨٠٣)، بينما انخفض العدد في ٢٠٢٠ ليبلغ (٤٢٧٥) وكان ذلك نتيجة جائحة كورونا، إذ خصصت اغلب المؤسسات الصحية لعلاج الجائحة بسبب ارتفاع اعداد المصابين بهذا الوباء، كذلك خوف المدمنين من الاصابة بها الوباء عند مراجعتهم المستشفيات، ومع انخفاض عدد المصابين بفيروس كورونا في عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢) ارتفع عدد المتعاطين داخل المؤسسات الصحة للعلاج من المخدرات (علي ٢٠٢٣)، وان هذه الزيادة توضح ادراك الأشخاص المدنيين

بخطورة المخدرات ومدى تأثيرها نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، الأمر الذي دفعهم إلى اخذ العلاج ودخولهم المستشفيات ومراكز لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، فضلا عن ذلك ما نص عليه قانون المخدرات العراقي النافذ في المادة (٤١ /أولا) المشار اليها سابقاً الذي شجع المتعاطين على العلاج في المؤسسات الصحية.

الشكل رقم (١) يوضح اعداد المدمنين في المؤسسات الصحية

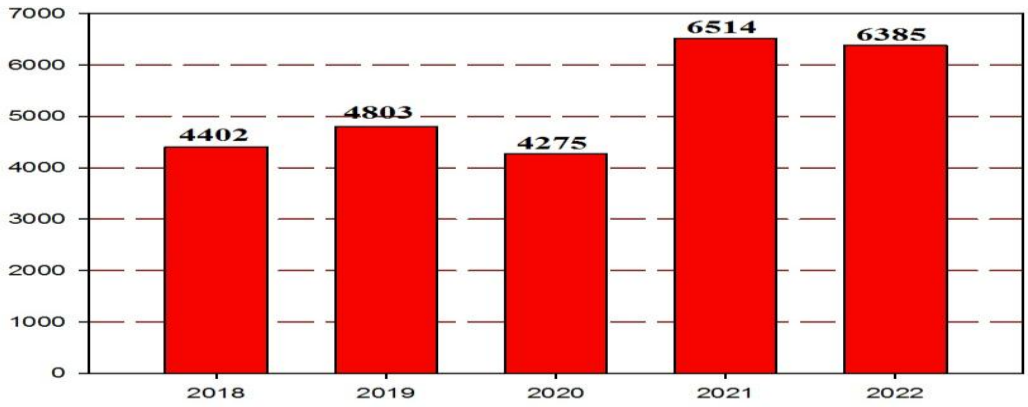

المصدر: مكتب المستشار الوطني للصحة النفسية، وزارة الصحة العراقية، مقابلة اجراها الباحث، ٢٠٢٣/٥/٢٨.

وتجدر الاشارة إلى عقد وزارة الصحة مؤتمرها العلمي السنوي لمكافحة المخدرات في (٧-٨) ايار عام ٢٠٢٣، وبحضور وزير الصحة العراقي ورئيس لجنة الصحة النيابية وممثلين من الوزارات المعنية والجهات المتخصصة بمكافحة المخدرات، وناقش المؤتمر سبل مكافحة المخدرات والحد من انتشارها وقد تضمن المؤتمر عدة توصيات اهمها (علي ٢٠٢٣):

١- توسيع لجنة السلائف الكيميائية في وزارة الصحة لتكون لجنة مركزية تتفرع منها لجان في بغداد والمحافظات.
٢- وضع بروتوكول علاجي للإدمان وتحديثه وتفعيل دور العلاج المعرفي السلوكي.
٣- إضافة مادة قانونية تخص إتلاف المواد المخدرة المضبوطة فورا بعد صدور التقرير الطبي النهائي كونها مادة مخدرة دون الحاجة إلى صدور قرار اكتساب الدرجة القطعية.
٤- فتح حساب مصرفي لغرض المشاركات والمساهمات المجتمعية لأنشاء مراكز لعلاج الإدمان، ومنح اعفاءات ضريبية للشركات والأفراد الذين يساهمون في دعم علاج المدمنين.
٥- إصدار تعليمات خاصة بصرف الوصفات الطبية التي توصف بمقتضاها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية حسب المادة (٢٠) من قانون المخدرات.

٦- تنظيم دورة مختبرات متطورة على مستوى عالمي وتطوير قدرات مختبرات دائرة وأقسام الطب العدلي.

٧- استحداث ردهات علاجية تأهيلية مفصلية لمعالجة الادمان للنساء تتوفر فيها السرية والخصوصية، وإنشاء مراكز التأهيل النفسي والاجتماعي للموقوفين والمحكومين في قضايا المخدرات.

٨- استحصال الموافقات على توفير التخصصات المالية كحوافز للعاملين في مجال مكافحة المخدرات بما يتناسب وحجم المخاطر التي يتعرضون لها.

١٠- إدخال فحص المخدرات في إجراءات استحصال رخصة القيادة وطلبات التعيين والترقيات الإدارية للموظفين من خلال مختبرات معتمدة من قبل وزارة الصحة بالتنسيق مع المديرية العامة لشؤون المخدرات في وزارة الداخلية (للأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية).

ثالثاً: الإعلام

مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام هي إحدى المؤسسات التربوية التي تؤثر بشكل كبير على الرأي العام الدولي والمحلي، ويعد محور رئيسي في العديد من القضايا، وقد زاد أهميتها في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنها وسيلة ضرورية لنهوض المجتمعات ثقافيا كون استجابتها سريعة في نشر الأحداث والعلم والمعرفة في كافة المجالات، وكذلك فهو وسيلة لنشر اضرار وأثار المخدرات والحد من انتشارها في داخل وخارج الدولة (سلطان ١٩٧٩ ، ١١٦).

ويمثل الإعلام أداة ووسيلة هامة تعمل على نشر المعلومات وتصف الأحداث وتشكل الرأي العام الدولي والمحلي في القضايا المختلفة والتي تكون محط اهتمام الجميع، ومما لا شك فيه أن أهمية دور وسائل الإعلام في مكافحة المخدرات اصبح من البرامج الأساسية لأي حكومة في العالم، وتتمثل في إيجاد تفاعل اجتماعي لمكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها، فضلا عن المسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتق الإعلام في رصد وتوثيق المعلومات الحقيقية، (التحافي ٢٠٠٣ ، ٩٤).

لقد شهد الاعلام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تغيرات كثيرة على مستوى الوسائل الإعلامية والخطاب الإعلامي فتعددت القنوات وتنوعت خطاباتها الموجه للداخل المحلية وبين الخطابات الموجه للدول الاجنبية والعربية، إلا أن التغير الذي حدث بقي ضعيفا في ظل الخطابات الإعلامية المتعددة، التي لم تستطع رسم خطاب وطني موحد لمواجهة المخدرات ودعم المؤسسات الحكومية للتصدي لهذه الظاهرة (قوي ٢٧٧)، إذ نرى أن الإعلام اصبح (يهول

ويؤول) في طرحه الإعلامي في ظل الغياب الواضح للطرح الموضوعي الذي تسبب في فقدان المصداقية عند المواطن العراقي، ولا يقتصر هذا الأمر على الوسائل المرئية بل حتى المقروءة من المجلات والصحف (جليل ، واخرون ٢٠٠٩)، وان بعض وسائل الإعلام العراقية أصبحت تعمل على تجميل صورة مموليها، فضلا عن ذلك اصبح تمويل الأحزاب للإعلام العراقي أمر يهدد استقلاليته ويضعف جهوده الدعمة والمساندة لمؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات (التحافي ، ٩٥) .

تعد مواقع التواصل الاجتماعي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الإعلام الجديد أو البديل، إذ أتاحت للأفراد والجماعات عملية التواصل فيما بينهم من خلال الفضاء الافتراضي (قاسمي ، وسليم جداي ٢٠١٩ ، ١٩)، وتعد وسائل الإعلام مصدرا يستمد من خلاله الشباب معلوماتهم عن جميع انواع المواد المخدرة، وتمثل وسائط التواصل الاجتماعي أهم الوسائل التي تساعد على ترويج المخدرات، كذلك في نفس الوقت تعتبر أداة إعلامية مرنة للتعامل مع هذه الظاهرة التي توضح مدى خطورتها (البيضاني ، ١٠٣) .

وقد تزايدت وتنامت المؤسسات الإعلامية نتيجة الثورة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وساهمت بعض المؤسسات في مواجهة مشكلة المخدرات عن طريق وعي القائمين عليها وإحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، من خلال تقديم الندوات والحوارات والبرامج التي عملت على نشر الوعي بمخاطر المخدرات والسعي للتصدي إليها والحد من انتشارها (الديربي ،٩١-٩٢)، ويمكن توضيح دور الاعلام في التوعية والتوجيه من مخاطر ظاهرة المخدرات على النحو التالي (الحوري ٢٠٠٧ ، ١٧٣):

١- أهمية تنقية المادة الإعلامية ولاسيما ما يرتبط منها بالأفلام الأعمال الدرامية، من المشاهد التي قد تعكس المواد المخدرة كباعث يعطي إحساس بالنشوة والسعادة لأبطال هذه الأعمال ما قد يدفع الأفراد على مجاراتهم.
٢- على الإعلام إبراز دور الشخص الصالح والقدوة الحسنة الذي يمكن أن يقتدي بها الشباب.
٣- أن يكون هناك أعداد علمي للمواد الإعلامية ومراجعتها وتنقيتها من المختصين قبل الإنتاج.
٤- يجب أن يكون العمل الإعلامي قائم على أسس علمية تعتمد على ما توصلت إليه نتائج البحوث العلمية والتربوية.

إن للإعلام دوراً في نهضة المجتمع الذي يساهم في تشجيع الأفراد ويدفعهم للقيام برد فعل اتجاه المخدرات، كون الإنسان في طبيعته يقلد الآخرين (صدفي ١٩٩٨، ٢٢٢)، لذلك فإن إيصال الرسائل عن طريق الإعلان الناجح و الهادف في كافة الوسائل المسموع والمقروء

والمرئية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأن تأثير الإعلام على المجتمع يتضح من خلال الوسائل العلمية الفاعلة اتجاه المخدرات، وعلى الإعلام أن يكون له القدرة على نشر الثقافة والفكر والتوعية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع العراقي (الفرع ، وحسن دنديف شرشاب ٢٠١٧ ، ١٤١٠) .

رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني

إن عملية مكافحة المخدرات والحد من انتشارها، يتطلب صنع أجواء مشجعة للتعاون بين القوات الأمنية والمواطنين وتنمية الوعي الاجتماعي لديهم، فإن المعالجات الأمنية لمشكلة المخدرات يجب أن ترافقها مجموعة أنشطة علمية وفكرية واعلامية تعمل على إشاعة روح التسامح والتعددية والحوار وعدم رفض الأخر في المجتمع (علوان ، واحمد عدنان عزيز ٢٠١٩ ، ٤٣٣)، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، وتعد مؤسسات المجتمع المدني ظاهرة حضارية إنسانية اجتماعية تعمل على تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع، أو أنها تمثل مجموعة تنظيمات حرة وطوعية تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة بين الدولة والأسرة، وهناك من يعتقد ان مؤسسات المجتمع المدني هي تنظيمات وهياكل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، تعمل في جوانب بعيدة ومختلف عن السلطة، لتحقيق أهداف متعددة، وقد تشارك سياسيا في صنع القرار على الصعيد الوطني أو ربما تكون هذه المؤسسات لأجل الدفاع عن المصلحة الاقتصادية (اعضاء النقابات مثلاً)، أو قد تكون لأغراض اجتماعية بهدف تحقيق التنمية (عبد الفتاح ١٩٩٢ ، ٢٩٢) .

ومن خلال التعريف السابق يتبين أن هناك اهداف وغايات وأدوار معينة تعمل على تحقيقها مؤسسات المجتمع المدني، تتمثل في خدمة الصالح العام وهي على النحو التالي (الجابري ٢٠٠٦ ، ٥):

١- تعمل للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم والانتماء إلى منظمات وجمعيات مدنية، وكذلك المساواة أمام القانون وحرية المشاركة والتصويت في الانتخابات (majed 2022) .

٢- تهدف إلى ترسيخ القناعات واحترام الراي الآخر والتعددية و القضاء على الطائفية والتفرقة والعنصرية من أجل تحقيق الديمقراطية (majed 2022).

٣- مكافحة المخدرات والوقاية منها عن طريق اتباع آليات وأساليب متنوعة، منها التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية لإيجاد حلول مناسبة تساهم في الحد من انتشار المخدرات في المجتمع.

٤- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالوقاية من المخدرات من خلال التوعية ومالها من تأثير مهم على افراد المجتمع، فهي تتمتع بالقبول والمصداقية (الديربي ، ٩٠) .

وقد زادت مواقع التواصل الاجتماعي من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، اذ أن هناك الكثير من الجمعيات والمؤسسات التربوية قد بنت أساسها في المجتمع الافتراضي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وأخذت هذه المؤسسات تعمل على تطوير برامجها و سياساتها التي تتبنها من خلال هذه المواقع ودعوه المستفيدين إلى مشاريعها وبرامجها (قاسمي ، وسليم جداي ، ٣٨-٣٩).

لقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني من خلال التوعية دوراً مهماً في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات عن طريق تعريف الأفراد بالأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات، لمنع دخول أفراد جدد لطلب المواد المخدرة (عيد ، ٢٤٦)، كما يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني عند التطرق إلى مشكلة المخدرات فالمؤسسات تستطيع أن تمارس دوراً بارزاً في مكافحة المخدرات، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الحقل القانوني لمكافحة المخدرات من خلال زيادة الوعي عند الأفراد، والقيام بحملات توعوية، كذلك يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على تطوير اسلوبها بما يوازي تطوير اساليب التجار والمروجين في نشر هذه الآفة بين أفراد مجتمع، واتباع اساليب ملائمة للحد من انتشار المخدرات، ويمكن ابراز دورها من خلال ما يلي (قوي ، ٢٧٨):

١- ان تجعل مؤسسات المجتمع المدني من اهم اهدافها الوقائية التي تسعى إلى تحقيقها، هو بناء افراد متزنين يستطيعون العيش مع البيئة المحيطة بهم، ويكونون قادرين في اختياراتهم الشخصية ويميزون بين ما ينفع المجتمع وبين ما يعرقل مسيرة النهضة والتنمية.
٢- قوة الترابط الاجتماعي بين مؤسسات المجتمع المدني والافراد يؤسس لديهم قناعة بالأفكار التي يطرحونها، مما يجعل هذه المؤسسات بمثابة صمام الامان في مواجهة ظاهرة المخدرات والاتجار بها.

الخاتمة والاستنتاجات

تبين الدراسة اهمية مكافحة انتشار ظاهرة المخدرات بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة تغيير النظام السياسي وما رافقه من ازمات وفوضى وانفلات في الوضع الامني، وايجاد سبل لمعالجة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة، من خلال سياسات عامة تضعها الدولة لمواجهة مشكلة انتشار المخدرات، عن طريق بذل الجهود للسيطرة على الاتجار غير المشرع بالمخدرات، وانشاء مراكز التأهيل والعلاج والتوعية من مخاطر انتشار المخدرات في المجتمع.

ومن خلال ما تقدم فأن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تتمثل بما يلي:

١- ليس هناك تعريف جامع وموحد متفق عليه للمخدرات، وتختلف وتتعدد تعاريف المخدرات حسب اختصاص من يعرفها، وكذلك تقسم المخدرات الى عدة انواع (طبيعية- نصف تصنيعية- تخليقية تصنيعية).

٢- تأسيس المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية، بموجب قانون المخدرات العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، يرأسها ضابط من اصحاب الاختصاص والخبرة، فضلاً عن انشاء مديرية بمستوى قسم شرطة في كل محافظة.

٣- عقد مؤتمرات لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية ووزارة الصحة ، فضلا عن الدور التوعوي التي تقوم بها الوزارتين حول خطر ظاهرة المخدرات.

٤- انشاء مستشفيات لعلاج المرضى المدمنين ومراكز لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

٥- الدور المهم للأعلام ومؤسسات المجتمع المدني الذي ساهم في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات، من خلال تعريف الافراد بالمخاطر والاضرار الناجمة عن تعاطي المواد المخدرة.

المصادر باللغة العربيـــــة : -

١-شحاتة ، احمد محمد احمد. ٢٠١٧ . *المخدرات بين العلم والقانون* . القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة .

٢-الديربي ، عبد العال. ٢٠١٦ . *الاتجار غير المشروع بالمخدرات* . القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية .

٣-المادة ١ من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨.

٤-ابو جناح ، رجب محمد. ٢٠٠٠ . *المخدرات افة العصر* . ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

٥-عرموش ، هاني .١٩٩٣ . *المخدرات امبراطورية الشيطان* . الطبعة الاولى . لبنان : دار النفائس.

٦-شلوزر ، اريك .٢٠٠٦ . *امريكا بين جنون المخدرات وحكايات السوق السوداء* . مصر : العلم والايمان للنشر والتوزيع .

٧-مشاقبة ، محمد احمد. ٢٠٠٧ . *الادمان على المخدرات* . الطبعة الاولى . الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع .

٨-يرموك ، نصر الدين. ٢٠٠٧ . *جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية* . الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع .

٩-درويش ، مجيد مجهول. ٢٠١٨ . " التنظيم القانوني لدور الادارة في مكافحة المخدرات " . *مجلة اوروك للعلوم الانسانية* . عدد : ١ . ٢٩٦.

١٠-عوض ، السيد .٢٠١١ . *جرائم المخدرات بين الرجل والمرأة* . الطبعة الاولى . القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .
١١-سويف ، مصطفى. ٢٠٠٧ . *المخدرات والمجتمع* .
١٢-قوي ، بوحنية . *عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات* .
١٣- المادة (٦/اولا) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧.
١٤- المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية . وزارة الداخلية العراقية .
١٥- رشيد ، تافكة عمر . *الاتجاهات الحديثة للتصدي لظاهرة المخدرات (دراسة مقارنة).*
١٦- حياوي ، نبيل عبد الرحمن. ٢٠٢٠ . *قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧*. بغداد : المكتبة القانونية .
١٧- الساعدي ، اسامة عباس واخرون .٢٠١٧ . *المخدرات والادمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية* . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .
١٨- عبد الحسن ، احمد عبادي . *الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية* .
١٩- المادة (٤٠/اولا) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي لسنة ٢٠١٧.
٢٠- السلطان ، محمود السيد .١٩٧٩ . *مقدمة في التربية* . الطبعة الرابعة . القاهرة : دار المعارف.
٢١- التحافي ، حسن سعد عبد الحميد . *السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣* .
٢٢- جليل ، عبد الحسين واخرون. ٢٠٠٩ . *التقرير الاستراتيجي العراقي لسنة ٢٠٠٨* . بغداد : مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
٢٣- قاسمي ، احمد وسليم جداي. ٢٠١٩ . *تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية* . الطبعة الاولى . المانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
٢٤- البيضاني ، حسن سلمان خليفة . *دور السياسة الامنية في معالجة ظاهرة المخدرات* .
٢٥- الحوري ، احمد حمزة. ٢٠٠٧ . *تطوير سياسة وقائية لمواجهة المخدرات* . الطبعة الاولى . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .
٢٦- صدقي ، عبد الرحيم .١٩٩٨ . *الظاهرة الاجرامية* . الطبعة الاولى . الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية .
٢٧- الفرع ، وجدان رحم خضير وحسن دنيف شرشاب .٢٠٢١ . " دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق إنموذجا " . *مجلة سر من رأى* . عدد : ٦٧ . ١٤١٠ .
٢٨- علوان ، بتول حسين و احمد عدنان عزيز. ٢٠١٩ . " التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع " . جامعة بغداد – *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* . عدد : ٢ . ٤٣٣ .
٢٩- عبد الفتاح ، سيف الدين .١٩٩٢ . *المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية* . بيروت : مركز الوحدة العربية .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Majed , Muntaser Hamed 2022 . *alnothom alhajena* [*Hybrid Regime*] . Baghdad
2- Majed , Muntaser Hamed 2022 . *alhaekale alsesea wa alnetham alseasei wa aledarei fe aleraq* . [*Political Structure and The Admrinstion of Political System in Iraq*] . Baghdad .
3- Shehata, Ahmed Mohamed Ahmed. 2017. [*Drugs between science and law. Cairo: General Authority for Cultural Palaces*].
4- Al-Derbi, Abdel-Al. 2016. [*Illicit drug trafficking*]. Cairo: National Center for Legal Publications.
5- Article 1 of the United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances 1988.
6- Abu Jannah, Rajab Muhammad. 2000. [*Drugs are the scourge of our time*]. Libya: Dar Al-Jamahiriya for Publishing and Distribution.
7- Armoush, Hani. 1993. [*Drugs are the empire of Satan. First edition*]. Lebanon: Dar Al-Nafaes.
8- Schlozer, Eric. 2006. [*America between drug madness and stories of the black market*]. Egypt: Science and Faith for Publishing and Distribution.
9- Mashaqba, Muhammad Ahmed. 2007. [*Drug addiction*]. First edition. Jordan: Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution.
10- Yarmouk, Nasr al-Din. 2007. [*Drug crime in light of international laws and agreements*]. Algeria: Dar Houma for Publishing and Distribution.
11- Darwish, Majeed Anonymous. 2018. "Legal regulation of the administration's role in combating drugs." *Uruk Journal of Human Sciences*. Number: 1. 296.
12- Awad, Al-Sayed. 2011. Jaraem almokhdart ben almarah wa alragel .[*Drug crimes between men and women*]. First edition. Cairo: Center for Social Research and Studies.
13- Suef, Mustafa. 2007. Drugs and society.
14- Strong, tender. Presentation of the Algerian experience in combating drugs.
15- Article (6/First) of the Iraqi Narcotic Drugs and Psychotropic Substances Law No. 50 of 2017.
16- General Directorate of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances Affairs. Iraqi Ministry of Interior.
17- Rashid, Tafka Omar. Modern trends to address the drug phenomenon (comparative study).
18- Hayawi, Nabil Abdel Rahman. 2020. *Narcotic Drugs and Psychotropic Substances Law* No. 50 of 2017. Baghdad: The Legal Library.
19- Al-Saadi, Osama Abbas and others. 2017. *Drugs and addiction, international perspectives on control and the Iraqi experience*. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.

20- Abdel Hassan, Ahmed Ebadi. The Supreme National Authority for Narcotics and Psychotropic Substances Affairs.

21- Article (40/First) of the Iraqi Narcotic Drugs and Psychotropic Substances Law of 2017.

22- Al-Sultan, Mahmoud Al-Sayed. 1979. *Introduction to education*. Fourth edition. Cairo: Dar Al-Maaref.

23- Al-Tahafy, Hassan Saad Abdel Hamid. General policies to combat terrorism in Iraq after 2003.

24- Jalil, Abdul Hussein and others. 2009. *Iraqi strategic report for the year 2008*. Baghdad: Hammurabi Center for Strategic Studies and Research.

25- Qasimi, Ahmed and Salim Jaday. 2019. *The impact of social networking sites on the societal security of the Gulf countries*. First edition. Germany: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.

26- Al-Baydani, Hassan Salman Khalifa. *The role of security policy in dealing with the drug phenomenon.*

27- Al-Houri, Ahmed Hamza. 2007. *Developing a preventive policy to confront drugs*. First edition. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

28- Sadfi, Abdel Rahim. 1998. Criminal phenomenon. First edition. Alexandria: University Culture Foundation.

29- Al-Farraa, Wijdan Rahm Khudair and Hassan Danif Shershab. 2021. "The role of laws in combating drugs, Iraq is a model." Secret of who saw magazine. Number: 67. 1410.

30- Alwan, Batoul Hussein and Ahmed Adnan Aziz. 2019. "Pluralism and tolerance and their impact on enhancing community building." University of Baghdad - *Journal of Humanities and Social Sciences*. Number 2 . 433.

31- Abdel Fattah, Seif El-Din. 1992. Almojtamah almadnea fe alalam alarabeh.[Civil society in the Arab world and its role in achieving democracy]. Beirut: Arab Unity Center.